

تقرير التأكيد المستقل إلى السادة مساهمي مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق.

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقاً للقرار رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2022 ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") رقم (5) لسنة 2016. قمنا بإجراء تأكيد محدود حول تقييم مجلس الإدارة حول التزام مجمع شركات المناعي ش.م.ع.ق. ("الشركة") وشركاتها التابعة (معاً "المجموعة") بمتطلبات "الهيئة" كما في 31 ديسمبر 2022.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة المجموعة مسؤولاً عن إعداد تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات "الهيئة" كما في 31 ديسمبر 2022، والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن ضمان التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة ("متطلبات الهيئة") للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016 وإعداد تقرير عن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تمّ التحفيف من حدتها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة - لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام المجموعة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها؛

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. وبعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والإجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل ومن كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الإجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للشركة ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الإجراءات أعلاه بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام والإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات؛
- أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات "تقرير حوكمة الشركة" مقابل متطلبات المادة 4 من النظام؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها المجموعة؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلابتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلابية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، ("IESBA") التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة رقم 1 وبالتالي تحافظ على نظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدثت تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير مجلس الإدارة (ولكنها لا تتضمن "تقييم مجلس الإدارة بشأن الامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية")، والذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا. والتقرير السنوي الكامل، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد ذلك التاريخ.

إن استنتاجاتنا حول تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بمتطلبات الهيئة لا يغطي المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع تقييم مجلس الإدارة بخصوص الالتزام بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام أو مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

عندما نقرأ التقرير السنوي الكامل، إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر للمسؤولين عن الحوكمة.

النتيجة

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام الشركة بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2022.

عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر
سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

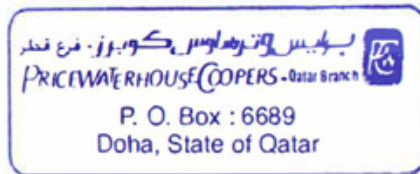


مارك مينتون

سجل مراقبي الحسابات رقم 364

الدوحة، دولة قطر

26 فبراير 2023



www.pwc.com

بي دبليو سي (PwC) تشير إلى شبكة بي دبليو سي و/ أو واحد أو أكثر من المكاتب الأعضاء فيها والتي لكل منها كيان قانوني مستقل. للمزيد من التفاصيل، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.pwc.com/structure.